

**الدورة العادية الثانية لسنة 2018 للمجلس البلدي بالمروج
الأربعاء 18 جويلية 2018**

إنعقدت اليوم الأربعاء 18 جويلية 2018 على الساعة منتصف النهار و النصف بمقر بلدية المروج جلسة الدورة العادية الثانية لسنة 2018 للمجلس البلدي المنتخب برئاسة السيد كمال الورتاني رئيس البلدية وبحضور السيدات والسادة :

- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| المساعد الأول لرئيس البلدية | * هيبة الورتاني |
| مساعد رئيس البلدية | * إبراهيم بن فتح الله |
| عضو المجلس البلدي | * محمد علي قريع |
| عضو المجلس البلدي | * حسيبة شبوح : |
| مساعد رئيس البلدية | * مروان العمدوني : |
| عضو المجلس البلدي | * رجاء جاء بالله : |
| عضو المجلس البلدي | * جمال الدين عبد مولاه : |
| عضو المجلس البلدي | * ليله قاهري : |
| عضو المجلس البلدي | * فوزي ونان : |
| عضو المجلس البلدي | * حبيبة رحماني : |
| عضو المجلس البلدي | * نصاف السعيدي : |
| مساعد رئيس البلدية | * المحسن غرسي : |
| عضو المجلس البلدي | * ماهر بويكر الحضري : |
| عضو المجلس البلدي | * لمياء حكيم : |
| عضو المجلس البلدي | * منى جمعة : |
| عضو المجلس البلدي | * خلود بن تقيّة : |
| عضو المجلس البلدي | * فريد نوري : |
| عضو المجلس البلدي | * حمدي الدانزلي : |

و تغيب عن الجلسة بعذر السيد :

عضو المجلس البلدي

* فاخر المنصوري :

عضو المجلس البلدي

* ريم وسلاتي

و تغيب عن الحضور بدون عذر

عضو المجلس البلدي

• إيمان رحيمي :

عضو المجلس البلدي

• عائشة بو عبد الله:

عضو المجلس البلدي

• إيناس اليعقوبي :

عضو المجلس البلدي

• حنان القاسومي :

عضو المجلس البلدي

• محمد أمين الحسناوي :

عضو المجلس البلدي

• سناء الجعيري :

عضو المجلس البلدي

• غادة بن جدو :

• إسكندر سهتال

كما حضر من جهة أخرى السيدات والسادة:

* عادل بالطيبي : الكاتب العام للبلدية

كما حضر أيضا ثلثة من السادة أعضاء المجلس البلدي و رفضوا الإمضاء على بطاقة الحضور و بدفتر الحضور معللين رفضهم بعدم قانونية الجلسة باعتبار أن الإستدعاء وجه لهم في أقل من ثلاثة أيام و أن هذه الدورة العادية لم تسبقها دورة تمهيدية و أن جدول الأعمال المنصوص عليه بنص الإستدعاء يتضمن عنصر مواصلة تركيز اللجان في حين أنهم معترضون على الجلسة الأولى التي تم خلالها تركيز مجموعة من اللجان و أن الموضوع منشور لدى المحكمة الإدارية للطعن فيها الأمر الذي يفترض إرجاء هذا العنصر إلى حين البت في الطعن المقدم من طرفهم . هذا و أن السادة الأعضاء الحاضرين الراضين للإمضاء ببطاقة الحضور هم السادة :

عضو المجلس البلدي

• ثامر محفوظ :

عضو المجلس البلدي

• محمد المنصف البرهومي :

عضو المجلس البلدي

• فتحي اللطيف :

عضو المجلس البلدي

• الصادق غضبانتي :

عضو المجلس البلدي

• محمد كمال الغربي:

عضو المجلس البلدي

• محمد الصغير ضيفي :

• إكرام الجوادي :

عضو المجلس البلدي

و قبل إفتتاح الجلسة بصفة رسمية من طرف السيد كمال الورتاني رئيس البلدية تدخل السيد محمد كمال الغربي معبرا على إعتراضه الشخصي و إعتراض ثلة من أعضاء المجلس على عقد هذه الدورة معتبرا أنها دورة غير قانونية لم تراعى مقتضيات مجلة الجماعات المحلية زيادة على مساهمتها في مزيد تعميق الهوة و الإختلاف بين أعضاء المجلس البلدي .

كما تدخل السيد محمد المنصف البرهومي مشددا على عدم قانونية هذه الدورة بسبب عدم عقد دورة تمهيدية قبلها و عدم إنعقاد المكتب البلدي لضبط جدول أعمالها . كما تدخل السيد محمد الصغير ضيفي مذكرا بما حققته النيابة الخصوصية الأولى من نجاحات باهرة في شتى الميادين رغم تنوعها و إختلاف إنتماءات أعضائها مؤكدا أن هذا النجاح الذي تشهد به كل المؤشرات ما كان ليتحقق لو لا جو التوافق و الإنسجام بين كل السادة أعضاء النيابة الخصوصية التي أدارت شؤون البلدية على إمتداد ما يناهز ست سنوات متتالية في ظل ظروف عمل صعبة جدا . مؤكدا أن نجاح هذا المجلس يبقى رهين إيجاد قاعدة توافق و تناغم للعمل سويا داعيا إلى مزيد التعقل و التروي و إعلاء مصلحة البلدية و الرجوع إلى طاولة التفاوض حول النقاط الخلافية و تسويتها لتنقية أجواء العمل مشددا في ذات الوقت على عدم قانونية هذه الدورة بسبب عدم عقد دورة تمهيدية قبلها و عدم توجيه ورقات العمل قبل 15 يوما من تاريخ الجلسة و إختيار هذا التوقيت الذي يتعارض مع مقتضيات المجلة التي توصي بعقد هذه الجلسات في نهاية الأسبوع بما يمكن السادة الأعضاء من الحضور و المشاركة .

هذا و قد دعا المتدخلون إلى إعتبار هذه الجلسة جلسة إستثنائية و ليست دورة عادية و تغيير جدول أعمالها للنظر في ضبط رزنامة دورات المجلس و الاتفاق على قاعدة عمل تمكن من تجاوز الخلافات داخل المجلس و توفر جو من الإحترام المتبادل لمواصلة العمل مؤكداً أنه في حال الإستجابة لطلبهم سيمضون ببطاقة الحضور و دفتر الحضور .

و على إثر ذلك تدخل السيد كمال الورتاني رئيس البلدية مرحبا بكل الحضور موضحا أن أصل الخلاف يكمن في خلاف حول قراءة و تأويل النصوص القانونية المتعلقة بتعيين رؤساء اللجان و مقرريها ، مبينا أن شق من المجلس يرى أن تعيين اللجان يكون عبر آلية الإنتخاب إستثناسا بما جاء في الوثيقة التوضيحية حول تركيز المجالس البلدية

المنتخبة الصادرة عن وزارة الشؤون المحلية و البيئية في عنوانها الثامن (اللجان القارة و غير القارة) الفقرة الأخيرة التي تنص على " إذا لم يتم التوافق على توزيع اللجان على القوائم يتم توزيعها بين القوائم وفقا للجدول أعلاه عن طريق التصويت " مؤكدا أن آلية التصويت يعتبرها التجلي الحقيقي للديمقراطية و الضامن الفعلي لتجنب الخلاف . غير أن الشق الثاني يرى طريقة أخرى في توزيع اللجان من خلال تمكين كل قائمة من إختيار لجنة واحدة في المرحلة الأولى ثم تتولى كل قائمة إختيار لجنة ثانية في مرحلة ثانية و هكذا إلى حين إستكمال توزيع كل اللجان حسب النسبية التمثيلية لكل قائمة . وهذه الطريقة لم ترق و لم ترضي الشق الأول و قد إقترحنا التصويت على إختيار إحدى الطريقتين التي تعتمد في توزيع اللجان إلا أن الشق الثاني رفض هذا المقترح و غادر الجلسة في حركة إحتجاجية على عدم الموافقة على الطريقة المقترحة من طرفه . موضحا أن هذا التصرف لا يمكن بأي حال إيقاف عمل المجلس ذلك أن توقف المجلس عن العمل سيعطل مصالح البلدية و مصالح المواطن . و قد أكد أنه طالما لم نتوفق في فض هذا الخلاف بالحسنى فإن الفيصل بين المختلفين هو القضاء وهو حق مكفول لكل من أحس بالظلم مؤكدا أنه بصفته رئيسا للمجلس يبقى ملتزما تماما بتطبيق أحكام القضاء الإداري دون أي إعتراض و طالما أنه تم نشر قضية لدى مصالح المحكمة الإدارية للإعتراض على توزيع اللجان فإنه دعا السادة الحضور إلى مواصلة توزيع باقي اللجان حتى يتسنى إتمام تركيبة المكتب البلدي لينطلق في القيام بمهامه في مساعدة رئيس البلدية على تسيير شؤون البلدية و في حال قضت المحكمة الإدارية بإعادة توزيع اللجان فإنه سيتم إعادة توزيعها جميعا .

هذا و بين من جهة أخرى أن ثلثة من السادة الأعضاء تمسكوا بعدم قانونية هذه الدورة بسبب عدم إنعقاد المكتب البلدي لضبط جدول أعمالها و عدم عقد دورة تمهيدية قبلها و عدم تبليغ الملفات قبل 15 يوما و عدم ضبط موعدها في نهاية الأسبوع . و ردا على هذا الإعتراض بين السيد كمال الورتاني رئيس البلدية ما يلي :

1- بالنسبة لعدم اجتماع المكتب البلدي لتحديد جدول أعمال الدورة فإن ذلك يعزى إلى عدم إتمام تركيبته بإعتبار عدم تركيز كل اللجان و التي يعتبر رؤساؤها أعضاء في المكتب البلدي زيادة على أن جدول الأعمال لا يحتوي إلا على عنصرين إثنين فقط أحدهما يتعلق بإتمام تركيز اللجان القارة و الثاني يتعلق بالمصادقة على توسعة

حدود المنطقة البلدية وهو أمر على غاية من الأهمية مبين بورقة العمل التي تم توزيعها على كافة السادة الأعضاء

2- أما في خصوص عدم عقد دورة تمهيدية سابقة فقد بين السيد رئيس البلدية أن الدورة العادية الثانية كان من المفترض أن تنعقد خلال شهر ماي تسبقها دورة تمهيدية تنعقد خلال شهر أفريل غير أنه تعذر على البلدية عقد الدورة التمهيدية والدورة العادية الثانية في آجالها بسبب إنطلاق الحملة الانتخابية خلال شهر أفريل و إجراء الانتخابات البلدية خلال شهر ماي 2018 هذا و قد بين أن البلدية تخضع إلى عملية تقييم سنوية و أنها لا تحصل على المساعدة غير الموظفة إلا إذا تحصلت على 100/70 نقطة في عملية التقييم و من ضمن مقاييس التقييم هو عقد أربع دورات عادية خلال السنة الأمر الذي أجبر البلدية على إعتبار هذه الجلسة دورة عادية بما يساعد على عقد دورتين أخريين خلال الخمسة أشهر المتبقية من السنة بما يضمن عقد أربع دورات عادية مما يمكن البلدية من الإستجابة لهذا المقياس و الحصول على النقاط المخولة له .

3- أما في خصوص عدم توجيه ملف الدورة و الإستدعاء قبل 15 يوما من تاريخ عقد الدورة فإن الفقرة الثامنة من الفصل 216 من مجلة الجماعات المحلية تنص على " توجه الدعوات 15 يوما على الأقل قبل موعد اجتماع المجلس ، غير أنه يمكن إختصار الآجال إلى يومين في حالة التأكد ، و في حالة التأكد القصوى يجتمع المجلس حالا ... " و إن تقدير حالة التأكد تبقى من صلاحيات رئيس المجلس مؤكدا أن إستكمال تركيز اللجان و تركيز المكتب البلدي قدرناها حالة تأكد لتوفير ضمانات نجاح عمل المجلس لذلك فإن الإستدعاءات تم إصدارها يوم 15 جويلية 2018 أي قبل ثلاثة أيام من تاريخ عقد الدورة و بالتالي فإن إرسال الإستدعاءات تم في الآجال القانونية

4- أما في خصوص عدم عقد الدورة في نهاية الأسبوع فإن الفقرة السادسة من الفصل 216 من مجلة الجماعات المحلية تنص على " مع مراعاة الحالات الإستثنائية أو موجبات العطل الرسمية تعقد جلسات المجلس البلدي خلال نهاية الأسبوع " وبالتالي فإن إقرار عقد هذه الدورة اليوم الأربعاء 18 جويلية 2018 يندرج ضمن الحالات الإستثنائية قصد إتمام تركيبة اللجان ليتسنى تركيز المكتب البلدي

والإنطلاق الفعلي في دراسة الملفات المعروضة على المصالح البلدية ، و لا يمكن
بالتالي الإحتجاج بهذا الفصل .

و أكد السيد كمال الورتاني رئيس البلدية أنه بالنظر لما سبق بيانه و حرصا على مصلحة
البلدية فإنه يدعو كافة الأعضاء إلى إحترام القانون و المساعدة على تركيز مختلف
الهياكل و الانصراف إلى العمل الجدي مع الاحتفاظ بحق التقاضي لدى السلط القضائية
التي تحظى بإحترام وتقدير كل الأطراف و في إنتظار بت القضاء الإداري في المطعن
المعروض عليه لا بد من تواصل العمل و في حال قضت المحكمة الإدارية بإلغاء عمل
المجلس سيتم الخضوع كليا لحكم المحكمة و الرجوع مجددا إلى تطبيق ما نص عليه
الحكم و في حال قضت المحكمة برفض الطعن تكون اللجان قد تركزت و إنطلقت فعليا في
عملها و شدد على ضرورة تحكيم العقل و الحكمة و الإنطلاق في المداولات حسب جدول
الأعمال المقترح .

غير أن ثلة من السادة الأعضاء قرروا مغادرة الجلسة دون إمضاء بطاقة الحضور وهم
السيدة و السادة :

- ثامر محفوظ : عضو المجلس البلدي
- محمد المنصف البرهومي : عضو المجلس البلدي
- فتحي اللطيف : عضو المجلس البلدي
- الصادق غضباني : عضو المجلس البلدي
- محمد كمال الغربي: عضو المجلس البلدي
- محمد الصغير ضيفي : عضو المجلس البلدي
- إكرام الجوادي : عضو المجلس البلدي

و على إثر ذلك أحصى السيد كمال الورتاني رئيس البلدية عدد الحاضرين و تبين حضور
19 عضوا من أصل 36 عضوا و بالتالي فقد أكد أن النصاب مكتمل بحضور أغلبية
أعضاء المجلس . و عليه فقد إفتتح السيد رئيس البلدية أشغال الدورة العادية الثانية
بصفة رسمية و عرض على السادة الحضور جدول الأعمال الذي يحتوي على عنصرين :

1- إستكمال تركيز اللجان البلدية

2-النظر في موضوع توسعة حدود المنطقة البلدية

كما أفاد أيضا أن السيد الكاتب العام للبلدية أعد عرضا بالإعلامية حول وضعية البلدية إداريا و ماليا قصد عرضه على السادة الحضور ليتسنى لهم تكوين فكرة واضحة و دقيقة على الوضعية المالية للبلدية و على الإمكانيات البشرية و المادية المتوفرة و على أهم الإشكاليات العالقة .

و قد صادق السدة الحضور بالإجماع على مشروع جدول أعمال الدورة العادية الثانية و تم الإنطلاق في المداولات .

خلاصة المداولات

1-إستكمال تركيز اللجان البلدية

ذكر السيد كمال الورتاني السادة الحضور أنه خلال الجلسة الإستثنائية الأولى المنعقدة بتاريخ 02 جويلية 2018 تم تعيين مقرر و أعضاء للجنة الشؤون المالية و الاقتصادية كما تم تعيين رؤساء و مقررين و أعضاء للجان التالية :

- لجنة الصحة و النظافة و البيئة
- لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية
- لجنة الشؤون الإدارية و إسداء الخدمات
- لجنة الفنون و الثقافة و التربية و التعليم
- لجنة الشؤون الاجتماعية و الشغل و فاقدى السند و حاملي الإعاقة
- لجنة التعاون اللامركزي

و ذكر أيضا أنه بقيت ثلاث لجان دون رؤساء وهي اللجان التالية :

- لجنة المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين
- لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة
- لجنة الإعلام و التواصل و التقييم

و قد بين السيد كمال الورتاني رئيس البلدية أن قائمة حركة النهضة و قائمة نداء تونس و قائمة التيار الديمقراطي و قائمة المروج خضراء و جميلة قد إستوفت حقها في رئاسة اللجان المخولة لها و بالتالي فإن رئاسة اللجان المتبقية تبقى محصورة بين قائمة شباب المروج برئاسة لجنتين و قائمة الجبهة الشعبية برئاسة لجنة وحيدة .

و بين من جهة أخرى أن أربع لجان لم يتم تعيين مقررين لها وهي :

- لجنة المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين

• لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة

• لجنة الطفولة و الشباب و الرياضة

• لجنة شؤون المرأة و الأسرة

و وضع السيد كمال الورتاني أن قوائم حركة النهضة و نداء تونس و المروج خضراء و جميلة إستوفت حظها في المقررين و بالتالي فإن منصب مقرر للجان المذكور يبقى حكرا على قائمة شباب المروج بمقررين إثنين و قائمة التيار الديمقراطي بمقرر وحيد و قائمة الجبهة الشعبية بمقرر وحيد .

و على إثر هذه التوضيحات و بعد النقاش تم الإنطلاق في تركيز اللجان المتبقية على النحو التالي :

أ- لجنة شؤون المرأة و الأسرة

بين السيد كمال الورتاني أن لجنة شؤون المرأة و الأسرة ينقصها مقرر و أن هذا المنصب لا يمكن أن يترشح له إلا المنتمين إلى قائمة شباب المروج و قائمة التيار الديمقراطي و قائمة الجبهة الشعبية . و على إثر ذلك تم فتح باب الترشيحات لمنصب مقرر لجنة شؤون المرأة و الأسرة .

و قد ترشحت لهذا المنصب السيدة منى جمعة عن قائمة شباب المروج بمفردها و تم التصويت على تعيينها بإجماع الحاضرين البالغ عددهم 19 عضوا و تم بذلك تعيينها مقررة للجنة المذكورة

ب- لجنة الطفولة و الشباب و الرياضة

ترشح لمنصب مقرر لجنة الطفولة و الشباب و الرياضة السيد حمدي الدانزلي عن قائمة شباب المروج بمفرده و تم التصويت على تعيينه في هذا المنصب بإجماع الحاضرين البالغ عددهم 19 عضوا و تم بذلك تعيينه مقررا للجنة الطفولة و الشباب و الرياضة

ت- لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة

ترشح لرئاسة لجنة الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة السيد حمدي الدانزلي عن قائمة شباب المروج بمفرده و تم بذلك التصويت على تعيينه بإجماع الحاضرين البالغ عددهم 19 عضوا و تم بذلك تعيينه رئيسا لهذه اللجنة .

و لم يترشح لمنصب مقرر اللجنة أي عضو من الحاضرين

وعبر ثلة من السادة الأعضاء على رغبتهم في الإنضمام إلى عضوية هذه اللجنة و هم السيدات و السادة : لمياء حكيم - ماهر بوبكر الحضري - حبيبة الرحماني - خلود بن تقيّة - فريد النوري

ث- لجنة الإعلام و التواصل و التقييم

ترشحت لرئاسة لجنة الإعلام و التواصل و التقييم السيدة خلود بن تقيّة عن قائمة شباب المروج بمفردها و تم التصويت على تعيينها في هذا المنصب بإجماع الحاضرين البالغ عددهم 19 عضوا و تم بذلك تعيينها في منصب رئيس لجنة الإعلام و التواصل و التقييم و قد تم تعيين مقرر لها خلال الجلسة السابقة للمجلس البلدي بتاريخ 02 جويلية 2018 حيث تم تعيين السيدة حنان القاسومي عن قائمة المروج خضراء و جميلة في هذا المنصب . كما عبر ثلة من السادة الأعضاء على رغبتهم في الإنضمام إلى عضوية هذه اللجنة و هم السيدات و السادة : ماهر بوبكر الحضري - منى جمعة - حمدي الدانزلي - لمياء حكيم .

و على إثر ذلك تولى السيد كمال الورتاني رئيس البلدية التذكير بتركيبة مختلف اللجان التي تم تركيزها على النحو التالي :

1- لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف :

الرئيس : محمد كمال الغربي : عن قائمة التيار الديمقراطي

المقرر : فوزي ونان : عن قائمة حركة النهضة

الأعضاء : = ريم الوسلاتي - مروان العمدوني - نصاف السعيدي - عائشة بو عبد الله - محمد علي قربع - حبيبة الرحماني - حنان قاسومي

2- لجنة الصحة و النظافة و البيئة :

الرئيس : محمد علي قربع : عن قائمة حركة النهضة

المقرر : عائشة بو عبد الله : عن قائمة نداء تونس

الأعضاء : = هيبه الورتاني - حسيبة شيوخ - فريد النوري - حبيبة الرحماني - جمال الدين عبد مولاة - حنان قاسومي - فوزي ونان - مروان العمدوني - رجاء جاء بالله - ليلى قاهري

3- لجنة شؤون المرأة و الأسرة :

الرئيس : حنان قاسومي : عن قائمة المروج خضراء و جميلة

المقرر : منى جمعة : عن قائمة شباب المروج
الأعضاء :

4- لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية :

الرئيس : ريم الوسلاتي : عن قائمة حركة النهضة

المقرر : نصاف السعيدي : عن قائمة نداء تونس

الأعضاء : = إيناس اليعقوبي - حنان قاسومي - جمال الدين عبد مولاة - فريد النوري
- محمد علي قريع - إبراهيم بن فتح الله

5- لجنة الشؤون الإدارية و إسداء الخدمات :

الرئيس : نصاف السعيدي : عن قائمة نداء تونس

المقرر : جمال الدين عبد مولاة : عن قائمة حركة النهضة

الأعضاء : = حسيبة شبوح - ريم الوسلاتي - فوزي ونان - ليله القاهري

6- لجنة الفنون و الثقافة و التربية و التعليم

الرئيس : عائشة بو عبد الله : عن قائمة نداء تونس

المقرر : حبيبة الرحماني : عن قائمة النهضة

الأعضاء : = فريد النوري - هيبه الورتاني

7- لجنة الطفولة و الشباب و الرياضة :

الرئيس : فريد النوري : عن قائمة التيار الديمقراطي

المقرر : حمدي الدانزلي : عن قائمة شباب المروج

الأعضاء : = هيبه الورتاني - حسيبة شبوح - نصاف السعيدي - إيناس اليعقوبي -
محمد علي قريع - فوزي ونان

8- لجنة الشؤون الاجتماعية و الشغل و فاقدى السند و حاملي

الإعاقة

الرئيس : إيناس اليعقوبي : عن قائمة نداء تونس

المقرر : ليله قاهري : عن قائمة حركة النهضة

الأعضاء : = جمال الدين عبد مولاة - فريد النوري - رجاء جاء بالله - محمد علي قريع

9- لجن الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المفتوحة

الرئيس : حمدي الدانزلي : عن قائمة شباب المروج

المقرر :

الأعضاء : = هيبة الورتتاني - نصاف السعيدي - عائشة بو عبد الله - ريم الوسلاتي
- ليله قاهري - مروان العمدوني - لمياء حكيم - ماهر بويكر الحضري - حبيبة الرحماني
- خلود بن تقيه - فريد النوري

10- لجنة الإعلام و التواصل و التقييم

الرئيس : خلود بن تقيه : عن قائمة شباب المروج
المقرر : حنان القاسومي : عن قائمة المروج خضراء و جميلة
الأعضاء : = حبيبة الرحماني - فريد النوري - هيبة الورتتاني - فوزي ونان - ماهر
بويكر الحضري - منى جمعة - حمدي الدانزلي - لمياء حكيم

11- لجنة التعاون اللامركزي :

الرئيس : حسبية شيوخ : عن قائمة حركة النهضة
المقرر : فريد النوري : عن قائمة التيار الديمقراطي
الأعضاء : = هيبة الورتتاني - جمال الدين عبد مولاة - مروان العمدوني - نصاف

السعيدي - محمد علي قريع - إبراهيم بن فتح الله - فوزي ونان - ليله قاهري

12- لجنة المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين

الرئيس : عن قائمة
المقرر : عن قائمة
الأعضاء : =

و أوضح أنه لم يتبقى لإتمام تركيز كل اللجان البالغ عددها 12 عشر عضوا إلا لجنة
المساواة و تكافؤ الفرص برئيسها و مقررها إضافة إلى مقرر للجنة الديمقراطية التشاركية
و الحوكمة المفتوحة و هذه اللجان تبقى حkra على قائمة الجبهة الشعبية برئيس لجنة و
مقرر لجنة و قائمة التيار الديمقراطي بمقرر لجنة . و قد تعذر على المجلس إستكمال
تركيز هذه اللجان بسبب غياب ممثلي قائمة الجبهة الشعبية و ثلة من قائمة التيار
الديمقراطي .

2- النظر في موضوع توسعة حدود المنطقة البلدية

أفاد السيد كمال الورتاني رئيس البلدية أنه تم ضبط حدود المنطقة البلدية لبلدية المروج
منذ إحداث البلدية بمقتضى الأمر عدد 853 لسنة 1991 المؤرخ في 31 ماي 1991
و منذ ذلك التاريخ لم تراجع هذه الحدود برغم مراجعة مثال التهيئة العمرانية في مناسبتين
، ذلك أنه من خلال التثبيت من مثال التهيئة العمرانية ومطابقته مع حدود المنطقة البلدية

يتبين أن مساحة كبيرة من تقسيم المروج 4 و تقسيم المروج 5 المدرجة بمثل التهيئة العمرانية تقع خارج حدود المنطقة البلدية بالرغم من كون البلدية و منذ إحداثها تتصرف في هذه التقاسيم بإعتبارها مرجع نظرها التراي و الحال أن حقيقة الأمر ليست كذلك الشيء الذي يجعل من كل القرارات البلدية و التراخيص المسندة في هذه التقاسيم عرضة للإلغاء لغيب الإختصاص . زيادة على ذلك فإن الحدود الحالية للمنطقة البلدية لم تراعى التطور العمراني الكبير الذي عرفته المدينة خلال السنوات الفارطة الشيء الذي يجعل جزء كبير من تقسيم المروج السادس يقع خارج حدود المنطقة البلدية مما جعل مصالح دائرة المجلس الجهوي هي التي تتصرف في إسناد رخص البناء ورخص إستغلال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء والحال أن مصالح البلدية ستتكفل بتقديم الخدمات البلدية للمتساكنين عاجلا أو آجلا. وإزاء هذه الوضعية وسعيا إلى تسويتها وحرصا على المطابقة بين حدود المنطقة البلدية وحدود مثال التهيئة العمرانية لبلدية المروج وافق مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية لسنة 2012 المؤرخة في 30 ماي 2012 على مراجعة حدود المنطقة البلدية من خلال توسعتها على مساحة 482 هكتارا لتصبح المساحة الجمالية للمنطقة البلدية 1622 هكتارا في حدود مساحة مثال التهيئة العمرانية حسب ما تبينه المذكرة التفسيرية المصاحبة لملف الدورة . و تمت إحالة مستخرج من مداولة مجلس النيابة الخصوصية إلى سلطة الإشراف الجهوية آنذاك لإحالته إلى الوزارة لإستصدار أمر في الغرض . كما حرصت البلدية على إعداد الملف الفني و الإداري اللازم في الغرض يشمل :

- مذكرة تفسيرية

- مثال تحديد ذو مقياس 25000/1 مستخرج من ديوان قيس الأراضي و رسم الخرائط
- محضر تحديد يبين الحدود الجديدة لمنطقة بلدية المروج باللغتين العربية و الفرنسية
مستخرج من ديوان قيس الأراضي و رسم الخرائط

غير أنم الملف بقي منقوصا من موافقة المجلس الجهوي على التوسعة حتى يتسنى إصدار الأمر المتعلق بتوسعة حدود المنطقة البلدية . و للغرض فقد سعت البلدية لدى مصالح المجلس الجهوي لعرض موضوع التوسعة على مداولاته إلا أن مساعينا لم تكفل بالنجاح بسبب تمسك المجلس الجهوي بمنطقة المروج السادس التي توفر له موارد هامة الأمر الذي أجبر البلدية على رفع الأمر إلى السيد وزير الداخلية سلطة الإشراف المركزية

آنذاك و تم عقد جلسة عمل بمقر الوزارة بإشراف السيد الوزير و بحضور السيد الوالي والسيد الكاتب العام للولاية و ثلة من أعضاء النيابة الخصوصية تم خلالها عرض الموضوع مجددا و بيان الأسباب الموضوعية و القانونية التي تفرض توسعة حدود المنطقة البلدية . و بعد مساعي حثيثة و بعد مرور أربع سنوات وافق المجلس الجهوي على التوسعة المقترحة بمقتضى مداولته في دورته العادية الثانية لسنة 2016 المؤرخة في 10 أوت 2016 و تمت إحالة الملف إلى مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة بتاريخ 08 سبتمبر 2016 . إلا أنه إلى تاريخ اليوم لم يصدر الأمر المتعلق بتوسعة حدود المنطقة البلدية .

و حيث أن دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 فرض تعميم النظام البلدي على كل تراب الجمهورية فإن الضرورة أصبحت تقتضي توسعة حدود المنطقة البلدية ليسط نفوذها على مجالات تدخلها درعا لكل خلاف قانوني و للعرض يعرض مجددا على أنظار المجلس البلدي مراجعة حدود المنطقة البلدية على النحو التالي:

يحد تراب المنطقة البلدية بالمروج الخط متعدد الأضلاع المغلق حسب الإحداثيات أ-ب-ج-د-هـ-و-أ و المعروف كما يلي:

1- الخط (أ-ب) ينطلق من النقطة أ وهي نقطة تقاطع لطريق المتوسطة رقم 39 و وادي مريان في اتجاه الشمال الغربي مستقيما إلى مستوى النقطة ب- وهي تقاطع السكة الحديدية تونس قعفور و الطريق السريعة تونس الحمامات و هذا الخط طوله 2600 مترا

2- الخط (ب-ج) ينطلق من النقطة ب- وهي تقاطع السكة الحديدية تونس قعفور و الطريق السريعة تونس الحمامات في اتجاه الشمال الغربي إلى مستوى النقطة ج- وهي تقاطع الطريق السريعة تونس الحمامات و الطريق الوطنية رقم 3 و هذا الخط طوله 3000 مترا

3- الخط (ج-د) ينطلق من النقطة ج- وهي تقاطع الطريق السريعة تونس الحمامات و الطريق الوطنية رقم 3 في اتجاه الجنوب الغربي متبعا الطريق الوطنية رقم 3 إلى مستوى النقطة د- الموجودة على الطريق الوطنية رقم 3 و هذا الخط طوله 3400 مترا

4- الخط (د- هـ) ينطلق من النقطة د- الموجودة على الطريق الوطنية رقم 3 في اتجاه الشرق مستقيماً إلى مستوى النقطة هـ- وهي نقطة تقاطع هذا الخط مع إمتداد شارع جينيف المروج الرابع و هذا الخط طوله 575 متراً

5- الخط (هـ- و) و ينطلق من النقطة هـ- وهي نقطة تقاطع الخط (د- هـ) مع إمتداد شارع جينيف المروج الرابع مستقيماً إلى مستوى النقطة و- الموجود على مستوى تقاطع الخط (هـ- و) مع الطريق الجهوية رقم 39 و هذا الخذط طوله 1900 متراً

6- الخط (و- أ) الذي ينطلق من النقطة و- الموجود على مستوى تقاطع الخط (هـ- و) مع الطريق الجهوية رقم 39 إلى مستوى النقطة أ- وهي نقطة تقاطع الطريق المتوسطة رقم 39 و وادي مريان و هذا الخط طوله 2650 متراً .

وبهذا التتقيح تصبح حدود المنطقة البلدية تشمل حدود مثال التهيئة العمرانية. هذا ما تقترحه الإدارة ويبقى القرار الفصل للسادة أعضاء المجلس البلدي.

قرار المجلس

بعد المداولة المستفيضة و تبادل وجهات النظر و بعد الإستماع إلى الإضافات التي قدمها السيد إبراهيم بن فتح الله مساعد رئيس البلدية الذي شغل منصب رئيس لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية صلب مجلس النيابة الخصوصية السابقة وافق السادة الأعضاء بإجماع الحاضرين على توسعة حدود المنطقة البلدية كيفما سبق شرحه موصلين الإدارة البلدية بالإسراع في تسوية هذا الملف .

و على إثر ذلك أحال السيد كمال الورتاني الكلمة للسيد عادل بالطيبي الكاتب العام للبلدية الذي قدم عرضاً ضافياً بالإعلامية حول الوضعية الإدارية و المالية للبلدية مستعرضاً بطاقة تعريف البلدية و عدد أعوانها و إطارتها و تنظيمها الهيكلي و تطور موازينها منذ سنة 2008 إلى سنة 2018 كما قدم بسطة ضافية على أهم المشاريع التنموية المنجزة خلال السنوات الخمس الأخيرة و مستعرضاً أهم الصعوبات و التي إعترضت البلدية مقترحاً الحلول الملائمة لمعالجتها . و قد طلب السادة الحضور من الإدارة البلدية توجيه نسخة

من هذا العرض إلى عناوينهم الإلكترونية لمزيد التعمق في دراستها و لتبقى لهم مرتكزا في أعمالهم .

و في ختام الجلسة جدد السيد كمال الورتاني شكره لكافة السادة الحضور على إستجابتهم و إثرائهم للحوار داعيا إياهم إلى الإتصال بالسيد الكاتب العام للبلدية يوم الجمعة 20 جويلية 2018 للإطلاع على محضر الجلسة و إمضاء المسودة

و في حدود الساعة الثالثة زوالا رفعت الجلسة

رئيس البلدية

كمال الورتاني

